

Distr.: General
8 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 26 من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

موجز

بينما تؤكد منظومة الأمم المتحدة أن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان إقامة تحالفات وشراكات أقوى، ولا سيما مع القطاع الخاص، فمن المسلم به أيضا أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من أجل تعزيز أثر تلك الشراكات وتحسين قياس هذا الأثر والإبلاغ عنه. وحددت الجمعية العامة في قرارها 254/73 توصيات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مُسلمةً بأن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتطلب من الأمم المتحدة أن تصوغ مسارات جديدة لتحقيق الأهداف المجتمعية المشتركة عن طريق توسيع نطاق وأثر التعاون القائم بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها. وقد أظهرت الأمم المتحدة تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير السابق. بيد أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق تعاون متعدد الأطراف أكثر ترابطا وشمولا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

041021 240921 21-12587 (A)



وفي جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، تتطور الشراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية، ولا سيما القطاع الخاص، نحو تعاون أعمق وذي طابع استراتيجي أقوى، يركز على الابتكار وقابلية التوسع والأثر. وكما هو مبين في هذا التقرير، حفزت جائحة كوفيد-19 منظومة الأمم المتحدة وشركاءها على اتباع نهج أكثر مرونة وأفضل توقيتاً إزاء إقامة الشراكات. وقد أسهم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جعل المنظمة شريكا أكثر فعالية. وبينما تركز الأمم المتحدة بشكل أكبر على التعاون الاستراتيجي والطويل الأجل مع الشركاء الخارجيين، ولا سيما على الصعيد القطري، لا تزال هناك فرصة كبيرة غير مستغلة لمواصلة التطور في سياسات وممارسات الشراكة لضمان أن تستفيد المنظمة على أفضل وجه من قوتها وخبرتها في مجال الحشد لاستتغار طائفة أوسع نطاقا وأكثر تنوعا من الجهات الفاعلة وتعبئة تحالفات جديدة في عقد العمل. ويقدم هذا التقرير عددا من الإجراءات والتوصيات الرامية إلى تهيئة منظومة الأمم المتحدة بشكل أفضل بوصفها عاملا حافزا للتعاون المتعدد الأطراف الشامل للجميع والمتربط شبكيا عن طريق تعزيز أثر التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص.

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 254/73 المعلن "نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين"، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويستند التقرير إلى التقارير السابقة للأمين العام بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المختصين (A/56/323 و A/58/227 و A/60/214 و A/64/337 و A/66/320 و A/68/326 و A/70/296 و A/73/326).

2 - وفي الوقت الذي يعاني فيه العالم من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونفاق أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي بشكل مثير للجزع، والتلوث المستشري، والنقص الكبير في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبحت الشراكات أكثر أهمية من أي وقت مضى بوصفها أداة للتعافي ومحركاً للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل. وتؤكد أزمة جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى تعددية الأطراف المنشطة والشاملة للجميع والمترابطة شبكياً، مع وجود القطاع الخاص كجهة فاعلة رئيسية في التصدي للتحديات العالمية. وتعد جائحة كوفيد-19 بمثابة تذكيرة صارخة بهشاشة العقد الاجتماعي العالمي، وبالحاجة إلى تحسين استدامة الشركات، وبالفُرصة السانحة للممارسات التجارية المسؤولة لتعزيز استقرار المجتمعات والأسواق على حد سواء. ولا يزال تحقيق الاستفادة القصوى من القطاع الخاص في مواجهة هذه التحديات وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتطلب إعادة توزيع ابتكارات القطاع الخاص وموارده ودعمه على نحو واسع النطاق. وفي حين أن العقد الاجتماعي يتعرض لضغوط في العديد من البلدان والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، فإن بعض الدراسات الحديثة⁽¹⁾ تشير إلى زيادة مستويات ثقة الجمهور في الأعمال التجارية. ويمكن لإقامة علاقات أعمق وذات طابع استراتيجي أقوى بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص أن تشجع الشركات على أن تكون على مستوى ثقة الجمهور فتخصص رأس المال البشري والتكنولوجيا والملكية الفكرية وسلاسل القيمة والاستثمارات المالية وأصول الشركات واستراتيجياتها بسرعة أكبر لما فيه مصالح الناس والكوكب.

3 - ويسترشد هذا التقرير بمصادر شتى للبيانات، بما في ذلك استقصاءان جمعا مدخلات على نطاق المنظومة من موظفي الإدارة العليا وخبراء الشراكات في 30 كياناً مشاركاً من كيانات الأمم المتحدة. واستكمالاً للاستقصاءين، أجريت مقابلات متعمقة مع مجموعة متنوعة من خبراء الشراكات في الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة. وبالاستناد إلى هذه الرؤى والأفكار المتعمقة المستندة إلى البيانات، يحاول التقرير رسم مسار نحو شراكات أقوى وأكثر فعالية باعتبارها عوامل محركة لتعددية الأطراف الجامعة والمترابطة شبكياً اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030. وفي التقرير، تُدرس الاتجاهات العالمية التي تؤثر على الشراكات، ويُنظر في أثر جائحة كوفيد-19، ويجري تقييم التطورات الجديدة في الشراكات في منظومة الأمم المتحدة، والطريقة التي ساعدت بها الشراكات على النهوض بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقدم توصيات لزيادة تمكين الأمم المتحدة من تعزيز نطاق شراكاتها وتأثيرها في السنوات المقبلة.

(1) انظر، على سبيل المثال، نتائج تقارير إدمان لمقياس الثقة في الأعوام 2021 و 2020 و 2019 و 2018، التي أظهرت اتجاهها ثابتاً لثقة عامة أقوى في الأعمال التجارية مقارنة مع ما هو كائن في العديد من المؤسسات الأخرى. ويمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2021-01/2021-edelman-trust-barometer.pdf.

4 - وفي حين أن مجال الشراكات واسع النطاق ومتنوع، فإن هذا التقرير، شأنه شأن التقرير السابق، يركز على الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الاتجاهات والرؤى والتوصيات المبينة تنطبق على جميع أشكال الشراكة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى.

ثانياً - الاتجاهات العالمية المؤثرة على شراكات الأمم المتحدة

5 - منذ التقرير السابق، تأثرت أنشطة الشراكة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة بعدة اتجاهات وتطورات رئيسية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وتفاقم أزمة كوكبية تتألف من ثلوث تغير المناخ واضمحلال الطبيعة والتلوث، وزيادة اعتراف السوق بالاستدامة كمحرك لأداء الأعمال التجارية، وزيادة تركيز المستثمرين على البيئة والعوامل الاجتماعية وعوامل الإدارة. وقد أدت هذه الاتجاهات مجتمعة إلى زيادة اهتمام الشركات بتخصيص الموارد لأهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات، مما يتيح للأمم المتحدة فرصاً عديدة لزيادة نطاق ومجال عملها مع القطاع الخاص في السنوات المقبلة.

6 - وقد وُصفت جائحة كوفيد-19 بأنها جرس إنذار وبروفة لأزمات أسوأ من المحتمل أن تأتي. وقد حفز ذلك على الاعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى تعاون أكثر ابتكاراً ومرونة فيما بين القطاعات من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ العالمية. واتفق معظم قادة الأمم المتحدة وخبراء الشراكات الذين استُقصيت آراؤهم لأغراض هذا التقرير على أن التحالفات والشراكات فيما بين القطاعات ضرورية للتصدي للالتكاسات التي لحقت بأهداف التنمية المستدامة والناجمة عن جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات العالمية. وبالمثل، كان نصف الرؤساء التنفيذيين الذين استُقصيت آراؤهم في عام 2021، والبالغ عددهم أكثر من 100 شخص، والمشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يعتقدون أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من اعتمادهم على الشراكات الاستراتيجية المتعددة القطاعات بشأن قضايا الاستدامة كاستراتيجية للأعمال.

7 - وفي حين أن جائحة كوفيد-19 قد أسفرت عن اضطرابات اقتصادية كبيرة وتقلبات في سوق الأسهم، تشير العديد من التحليلات إلى أن الشركات المستدامة أثبتت أنها أقدر على امتصاص الصدمات وتغوقت على نظيراتها خلال التراجع الاقتصادي الكبير⁽²⁾. وهذا الاتجاه، لا سيما إذا ما تم إثبات صحته من خلال بحوث إضافية على مدى فترات أطول، يوجد حوافز اقتصادية أكبر للشركات نحو الالتزام بالممارسات التجارية المسؤولة. وتدرك العديد من الشركات الحاجة إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين بشكل أكثر نشاطاً والاستفادة من أهداف التنمية المستدامة للمساعدة في توجيه وتشكيل مسارات الاستدامة الخاصة بها. وبسبب الضغوط الملحوظة من المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، فإن المزيد والمزيد من الشركات تأخذ على عاتقها التزامات صافية والتزامات سلبية صافية بشأن انبعاثات الكربون، وتضم صوتها إلى الدعوات إلى اتخاذ إجراءات مناخية أكثر طموحاً واتباع نماذج أعمال مستدامة، مثل تلك القائمة على

(2) انظر، على سبيل المثال، Ashim Paun, "ESG stocks did best in COVID-19 slump", *HSBC Global Banking and Markets Insights*, 27 March 2020; Imogen Tew, "How ESG-linked stocks outperformed in 2020", *Financial Times Adviser*, 9 November 2020; and Jon Hale, "Sustainable funds weather the first quarter better than conventional funds", *Morningstar, Inc.*, 3 April 2020.

النهج الدائري أو العمليات المراعية للطبيعة⁽³⁾. وتقطع العديد من الشركات التزامات أقوى بالتنوع والشمول والمساواة بين الجنسين، مع الاعتراف بأن التنوع داخل القيادة التنفيذية ومجالس الإدارة يمكن أن يكون استراتيجية حاسمة لنجاح الأعمال على المدى الطويل.

8 - وقد لاحظ محللو الشركات أن المستثمرين والشركات التي تعطي الأولوية للعوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة غالباً ما تشهد في المتوسط عائدات أفضل من نظيراتها على المدى الطويل⁽⁴⁾. وقد أظهرت دراسات كثيرة أن الشركات التي تديرها رئيسات تنفيذيات عادة ما تتفوق على الشركات التي يقودها الرجال في الغالب⁽⁵⁾. وتدرك الشركات بشكل متزايد أن تحقيق نجاح تجاري طويل الأجل في مواجهة التقلبات العالمية المتزايدة يتطلب التزاماً أكبر برفاء الكوكب ورفاه الناس. وفي القطاع المالي، يتزايد الالتزام بمبادئ الاستثمار المسؤول، التي تمثل مبادرة من جانب مستثمرين بالشراكة مع مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وتشجع المبادرة، التي تضم أكثر من 3 000 موقع، يمثلون أكثر من 100 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، على المشاركة في المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، وتشهد مستويات قياسية من اهتمام الموقعين باستراتيجيات الاستدامة. وتزداد حالياً فعالية تقارير الشركات عن الأداء المتعلق بالاستدامة وعن مساهماتها في خطة عام 2030⁽⁶⁾، وهناك زخم متزايد بشأن المبادرات التي تشارك فيها شركات إدارة الأموال وشركات التأمين وغيرها من الجهات المشاركة في السوق.

(3) أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "الالتزامات الصفيرية الصافية تتضاعف في أقل من عام"، بيان صحفي صدر في 21 أيلول/سبتمبر 2020.

(4) انظر "Principles for Responsible Investment, 'Linking ESG ratings to returns and volatility'", in Gordon L. Clark, و *A Practical Guide to ESG Integration for Equity Investing*, 5 September 2016 Andreas Feiner and Michael Viehs, *From the Stockholder to the Stakeholder: How Sustainability Can Drive Financial Outperformance*, March 2015 و Tensie Whelan, Ulrich Atz and Casey Clark, "ESG and financial performance: uncovering the relationship by aggregating evidence from 1,000 plus studies published between 2015–2020" (New York University Stern Business School and Rockefeller Asset Management, 2021) و "How ESG-linked stocks outperformed in 2020".

(5) انظر BBC News, "Firms with more female executives 'perform better'", 27 July 2020 و Corinne Post, Boris Lokshin and Christophe Boone, "Research: adding women to the C-suite changes how companies think" (Harvard Business Review, 6 April 2021) و Daniel J. Sandberg, "When women lead, firms win" (S&P Global, 16 October 2019) و Sharon Bell, "The stock market boost from having more women in management" (Financial Times, 9 November 2020).

(6) انظر Wojciech Leoński and Karolina Beyer, "Reporting as an important instrument of corporate social responsibility", *Journal of Corporate Responsibility and Leadership*, vol. 3, No. 67 (February 2017) و Global Reporting Initiative, "Integrating SDGs into sustainability reporting", 2019–2021 و Reporting Initiative and United Nations Global Compact, *Business Reporting on the SDGs: An Analysis of the Goals and Target*, 2017.

الإطار 1

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: فرقة عمل المديرين الماليين المعنية بأهداف التنمية المستدامة

أنشئت في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة فرقة عمل المديرين الماليين المعنية بأهداف التنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف إلهام معنى جديد لدور المديرين الماليين باعتبارهم مصممي الجهد الهادف إلى إيجاد قيمة مستدامة على المدى الطويل من خلال التوعية بالتأثير التحولي لمالية الشركات على مختلف الأسواق المالية والاقتصاد العالمي والمجتمع ككل. وفي تموز/يوليه 2021، ضمت فرقة العمل 58 شركة رائدة تبلغ قيمة رؤوس أموالها السوقية مجتمعة أكثر من 1,6 تريليون دولار.

وقد ساعدت فرقة العمل أصحاب المصلحة المشاركين فيها على إطلاق منتجات وعروض مالية رئيسية جديدة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أطلقت شركة تجزئة متعددة الجنسيات سنداً مربوطاً بالاستدامة بقيمة 750 مليون يورو يرتبط، للمرة الأولى، بالتزام الشركة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي كانون الثاني/يناير 2021 أيضاً، جمع مصرف استثماري كبير في أمريكا اللاتينية مبلغ 500 مليون دولار في صورة سندات خضراء. وفي شباط/فبراير 2021، سجلت الشركة والمصرف إصداريهما مع إصدارين آخرين في شبكة السندات المستدامة للرابطة الوطنية للأسعار المؤتمتة للمتاجرين بالأوراق المالية (ناسداك)، وهي قاعدة بيانات سوق الأوراق المالية للولايات المتحدة للمعلومات المتعلقة بالإصدارات الرئيسية للسندات المستدامة في جميع أنحاء العالم. وفي شباط/فبراير 2021 أيضاً، أعلنت شركة مشروبات متعددة الجنسيات عن تسهيل ائتماني متجدد مرتبط بالاستدامة بقيمة 10,1 بلايين دولار. وفي حزيران/يونيه 2021، أطلقت شركة طاقة متعددة الجنسيات سنداً متعدد الشرائح مرتبطاً بالاستدامة للمستثمرين المؤسسيين في سوق سندات يوروبوند بقيمة إجمالية بلغت 3,25 بلايين يورو، وهي أكبر صفقة مرتبطة بالاستدامة يتم تسعيرها على الإطلاق في أسواق رأس المال ذات الدخل الثابت.

9 - وتعطي الشركات الأولوية بشكل متزايد للتدابير التي تتخذها في مجال المناخ، ويزداد طموحها في هذا المجال حسب ما ينتهي إليه علم المناخ. وقد وقعت أكثر من 270 شركة، برؤوس أموال سوقية تزيد عن 3,6 تريليونات دولار، على وثيقة طموح مؤسسات الأعمال للالتزام بعدم تجاوز الـ 1,5 درجة مئوية في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وفي أيار/مايو 2020، وقعت أكثر من 150 شركة، تبلغ رؤوس أموالها السوقية مجتمعة أكثر من 2,4 تريليون دولار وتمثل أكثر من 5 ملايين موظف، بياناً تحت فيه على مواءمة المعونة الاقتصادية وجهود الإنعاش المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 مع أحدث ما ينتهي إليه علم المناخ. وتدعو الشركات، في إطار مبادرة المستهدفات القائمة على العلم، إلى وضع سياسات من شأنها بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من خلال دعم الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، بما يتماشى مع الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر قبل عام 2050 بكثير. ومن وجهة نظر الشركات، تمثل مبادرة المستهدفات القائمة على العلم اتجاهاً مشجعاً نحو بناء التحالفات، حيث يأخذ شركاء متعددون على عاتقهم التزامات محددة وموثوقة تدعمها آليات مساهمة للتمكين من الوصول إلى الحجم المطلوب والأثر المنشود والتشجيع على ذلك.

10 - وبالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، سعى القطاع الخاص إلى إيجاد سبل لإعادة تصور دوره ومسؤولياته بوصفه صاحب مصلحة يتصرف بمسؤولية في الاقتصادات والمجتمعات. ومن أمثلة التفكير الابتكاري في هذا الصدد الجهود التي يبذلها المنتدى الاقتصادي العالمي من أجل النهوض بمفهوم رأسمالية أصحاب المصلحة، وإعادة الضبط الكبرى. وعلى الصعيد القطري، حدثت تطورات بارزة على صعيد السياسات، مثل البيان المتعلق بالغرض من الشركات الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة للأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار 6

شركات الأمم المتحدة مع صناعة التأمين

في عام 2021، سيطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسهيل التأمين وتمويل المخاطر التابع له، ليدمج لأول مرة عمله في مجالات تمويل المخاطر والتأمين ونقل المخاطر وتمويل القدرة على الصمود في استراتيجية واحدة ومجموعة واحدة من الأدوات والمبادئ التوجيهية ومصادر الدعم للمكاتب القطرية والبلدان المستفيدة من البرامج. ويشمل عمل التسهيل مجالات التأمين الجامع، وتمويل المخاطر السيادية، ورأس المال الطبيعي والمخاطر، والجانب الاستثماري لشركات التأمين، وإدماج التأمين في تمويل التنمية. والشراكة لها أهمية حاسمة في هذا العمل، وسيطبق الاتفاق الثلاثي، وهو المكون الرئيسي للتسهيل (الذي وقعه البرنامج الإنمائي وحكومة ألمانيا ومنتدى تطوير التأمين) في 20 بلداً على مدى السنوات الأربع المقبلة، حيث سيجتمع الخبرات في القطاعين العام والخاص معاً لدعم الصلابة المالية الطويلة الأجل للبلدان النامية والمجتمعات المحلية.

وفي عام 2021، نظمت مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً لمجموعة من 22 شركة من كبريات شركات التأمين وإعادة التأمين نشرت أول توجيهات شاملة لصناعة التأمين لتحديد أثر تغير المناخ على أعمالها والكشف عنه. وتعاونت المجموعة تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام على وضع منهجيات تجريبية يمكن لشركات التأمين استخدامها لتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

ثالثاً - الشراكة من أجل التنمية في وضع الطوارئ: الدروس المستفادة من شركات التصدي لجائحة كوفيد-19

11 - تسببت جائحة كوفيد-19 في انتكاسات شديدة في تقدم العالم نحو تحقيق خطة عام 2030، وغيرت مشهد تمويل التنمية، حيث جرى تحويل التمويل والاستثمارات المخصصين لأهداف التنمية المستدامة إلى احتياجات أكثر إلحاحاً تتعلق بالتصدي للجائحة. وقد أثرت تلك التحديات على مشهد الشركات في الأمم المتحدة بطرق عديدة.

12 - وسعت منظومة الأمم المتحدة والعديد من شركائها، بالاعتماد على ترتيبات العمل عن بعد، إلى ترجمة التحديات التي فرضها العزل والحجر الصحي إلى فرص لتعزيز العلاقات والروابط من خلال الأدوات الرقمية لعقد الاجتماعات والتعاون. وكثيراً ما أتاح التحول نحو التعاون الافتراضي مجموعة من الفرص لإشراك أصحاب المصلحة أوسع نطاقاً مما أمكن توفيره عن طريق الاتصالات الشخصية التقليدية. فعلى سبيل المثال، بدأت منظمة الصحة العالمية، في وقت الانتشار السريع للجائحة في آذار/مارس 2020، عقد

اجتماعات أسبوعية مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص على الصعيد العالمي الممثلين من خلال رابطات وشبكات الأعمال الدولية من أجل تقديم إحاطات مفصلة عن تصدي منظمة الصحة العالمية للجائحة وفرص دعم القطاع الخاص. ومن خلال إنشاء منصة جامعة غير رسمية من أصحاب المصلحة المتعددين، تمكنت المنظمة من الوصول إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من قادة الأعمال لتشجيعهم على اتخاذ إجراءات في مناطق نفوذهم. ومن بين المسائل الأخرى، عملت المجموعة معاً لتحديد السبل التي يمكن بها للقطاع الخاص مكافحة الجائحة من خلال ممارسات الصحة والسلامة الجيدة في مكان العمل، والتعاون على التصدي للتحديات العالمية المتعلقة بسلسلة الإمداد، والدعوة إلى مزيد من التعاون الدولي لتطوير اللقاحات والمعدات الطبية وتوزيعها.

الإطار 3

مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال

تدعم مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال، التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، شبكات الأعمال التي تمثل مجتمعة أكثر من 4 000 عضو أساسي. فعلى سبيل المثال، في إطار التصدي للإعصار المداري هارولد، في نيسان/أبريل 2020، عندما أغلقت الحدود والمطارات بسبب تدابير الإغلاق الشامل المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19، أدى مجلس فانواتو لصناعة الأعمال، وهو الشبكة العضو في مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال في ذلك البلد، دوراً رئيسياً في جهود الإغاثة. وقام المجلس بتفعيل نظامه الخاص بمجموعة القطاع الخاص لضمان التنسيق الفعال مع الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأجرى تقييمات فنية مفصلة للأضرار التي وقعت في القرى الأشد تضرراً ونفذ تقييمات جوية وأرضية وبحرية لتزويد المكتب الوطني لإدارة الكوارث بتوصيات بشأن الوصول إلى المستوطنات النائية وتنظيم اللوجستيات المتعلقة ببنود الاستجابة الفورية. وقدم المجلس أكثر من 35 طناً من المواد الغذائية وغير الغذائية إلى 1 000 أسرة معيشية في المناطق الساحلية النائية.

13 - وفي حالات كثيرة، حفزت جائحة كوفيد-19 الأمم المتحدة على تكييف الإجراءات المتعلقة بالشراكات الجديدة. ولاحظ العديد من خبراء الشراكات الذين استقصيت آراؤهم لأغراض هذا التقرير أن منظماتهم حاولت الإسراع بإجراءات فحص الشراكات من أجل دعم شراكات جديدة للتصدي للجائحة. وعلى الصعيد القطري، شكلت الشراكات مع القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص ركيزة هامة للعديد من خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين لتوجيه جهود التصدي للجائحة.

14 - وقد أظهر القطاع الخاص على الصعيد العالمي انفتاحاً متزايداً على التعاون قبل التناقص في التصدي للجائحة، كما هو الحال في سياق البحث والتطوير من أجل نشر اللقاحات. وقد استفادت كيانات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة من هذا الشكل من أشكال إبداء حسن النوايا لجمع الجهات الفاعلة الرئيسية في صناعتي اللوجستيات والنقل معاً للتوقيع على ميثاق يلزمهم بتوفير الموارد، التي تتراوح بين قدرات الطيران ومخزونات المستودعات، لمنظمة اليونيسيف لمساعدتها في مواجهة جائحة كوفيد-19.

15 - وفي تقرير صدر مؤخرا بتكليف من مبادرة تسريع الشراكات من أجل خطة عام 2030 التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، درست شراكات مختلفة توفر الدعم التقني والمالي في مواجهة جائحة كوفيد-19⁽⁷⁾. وفي إشارة إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى استجابة سريعة لم يسبق لها مثيل على مستوى جميع القطاعات، حدد مؤلفو التقرير خمسة عوامل رئيسية تسهم في تشكيل الشراكات بطريقة ناجحة وسريعة من أجل مكافحة الجائحة، وهي: (أ) الطابع الطارئ للأزمة؛ (ب) واستخدام التكنولوجيات للتغلب على الحواجز التي فرضتها الأزمة؛ (ج) واعتماد ممارسات مبتكرة في الشراكات؛ (د) وإقامة شراكات قائمة على الثقة والشبكات القائمة؛ (هـ) ومرونة الشركاء والشراكة في مواجهة أوجه عدم اليقين.

16 - واستنادا إلى الدروس المستفادة، قدم المؤلفون سلسلة من التوصيات لتعزيز إقامة شراكات أكثر فعالية على المدى الطويل. وأشاروا إلى أن الجائحة بينت كيف يمكن للأمم المتحدة والحكومات تعديل أو تبسيط سياسات وإجراءات تنظيمية معينة خلال حالات الطوارئ لتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا. وتشمل هذه التعديلات تقصير أجل الجداول الزمنية بين مفاوضات الشراكات، وتوقيع العقود أو الاتفاقات الرسمية، والإجراءات المتخذة فيما بين الشركاء. وقد ألهم اعتماد التكنولوجيات ومنصات الاتصالات الجديدة نتيجة للقيود المفروضة على السفر أثناء الجائحة الجهود الرامية إلى تعبئة وإشراك مجموعة أوسع من الشركاء. وينبغي للأمم المتحدة، حيثما أمكن، أن تنظر في كيفية توسيع نطاق طرق العمل الجديدة هذه، وفي تحقيق استدامتها إلى ما يتجاوز استخدامها في وضع الطوارئ، وفي توسيع نطاقها لتشمل شراكات أخرى تركز على أهداف التنمية المستدامة للتمكين من تحقيق المزيد من الشمولية والسرعة والحجم والأثر بمشاركة مجموعة أكثر تنوعا من عوامل التغيير.

الإطار 4

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: تحفيز الشراكات في تايلند من أجل التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19

في آب/أغسطس 2020، عقدت شبكة الاتفاق العالمي في تايلند، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري في ذلك البلد، اجتماعا لشركات تايلندية رئيسية والحكومة لتحفيز جهود إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص دعما للتعافي المستدام للاقتصاد التايلندي ودعما لأهداف التنمية المستدامة. وتعهد قادة الأعمال التايلنديون بصورة جماعية باستثمار ما يقرب من 46,2 بليون دولار بحلول عام 2030 في 1 088 مشروعا ومبادرة، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد الثغرات في تمويل تلك الأهداف في تايلند، مع الالتزام أيضا بإدماج هذه الأهداف في استراتيجيات وأنشطة الأعمال الأساسية.

17 - وتشهد أزمة جائحة كوفيد-19، وجهود التصدي لها التي تتسببها الأمم المتحدة، على التعقيد المتزايد للتحديات العالمية. ومع تضاعف عدد الفاعلين والمؤثرين ذوي الصلاحيات، يلزم وجود شكل جديد من تعددية الأطراف الجامعة والمترابطة شبكيا. ويجب أن تكون هذه التعددية الجديدة جامعة بحيث تمثل جميع شعوب العالم على نحو أكثر إنصافا وتتخطى في تحقيق أهداف الميثاق من أجل كل تلك الشعوب وتحققها على نحو يعود بالفائدة عليها جميعا. ولا يمكن لحكومة أو قطاع أو منظمة تعمل بمفردها أن تتغلب

(7) انظر <https://sdgs.un.org/publications/partnerships-response-covid-19-building-back-better-together-33018>.

على التحديات الهائلة التي تواجهها البشرية أو أن تتجز ما تعد به أهداف التنمية المستدامة. وتتيح تعددية الأطراف للعالم أفضل فرصة لدعم المنافع العامة العالمية ومعالجة القضايا موضع الاهتمام المشترك للبشرية.

18 - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل الاستفادة من قدرتها على الحشد والتحفيز، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الأمم المتحدة نفسها لا تحتاج دائما إلى أن تكون شريكا رسميا في تعبئة التعاون الفعال لتحقيق خطة عام 2030. ويجب على المنظمة أن تسعى باستمرار إلى التعاون مع مجموعة لا تقتأ يتسع نطاقها ويزداد تنوعها من الجهات الفاعلة التي تتماشى مصالحها وقيمها مع مصالح الأمم المتحدة، ولكن عملها دأب على أن يكون خارج دائرة المنظمة. ويجب أن تواصل بناء الجسور وطرح قضية مشتركة على نطاق عالمي أوسع، وأن توفر منصة يعبر فيها القادة ورواد الأعمال الشباب عن أنفسهم، وأن تكفل تصميم شراكات اليوم لصالح الأجيال المقبلة.

رابعاً - التطورات الجديدة في شراكات الأمم المتحدة

19 - في التقرير السابق (A/73/326)، حددت خمسة مسارات حاسمة لتسريع أثر الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، كما يلي: (أ) الابتعاد عن الشراكات القائمة على التبرعات وبناء علاقات عمل ذات طابع استراتيجي أقوى؛ (ب) تشكيل المزيد من الشراكات القائمة على الابتكار التي تعزز الكفاءات والتكنولوجيات الأساسية للقطاع الخاص؛ (ج) زيادة التركيز على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي تتوقع الوكالات أن يزيد عددها بأكبر من الضعف في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة؛ (د) الربط والجمع بين نظم إيكولوجية أوسع نطاقاً للجهات الفاعلة؛ (هـ) توسيع نطاق الفرص لإشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة التأثير المحلي. وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة أحرزت تقدماً كبيراً في هذه المسارات، فإنها ما زالت ذات طابع توجيهي. وإذا ما قُطعت فيها أشواط أطول، فإنها يمكن أن تساعد في قيادة المنظومة نحو تعاون متعدد الأطراف أكثر شمولاً وتربطاً.

الإطار 5

الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة: مبادرة جيغا

تهدف مبادرة جيغا، التي أطلقت في عام 2019، إلى ربط كل مدرسة بالإنترنت، وكل شاب بالمعلومات والفرص والاختيارات المتاحة. وقد أصبحت الحاجة في هذا الصدد أكثر إلحاحاً بسبب جائحة كوفيد-19، حيث لم يتمكن أكثر من 463 مليون طفل من الحصول على التعليم عن بعد نتيجة لإغلاق المدارس. وتركز المبادرة على ثلاثة جوانب متصلة بالاتصال الإلكتروني، كما يلي: تحديد موقع المدارس ووضعها، والتمكين من الاتصال الإلكتروني ذي النطاق العريض من خلال عمليات الشراء الشفافة، ووضع نماذج الأعمال اللازمة للحفاظ على هذا النشاط وتوفير الاتصال الإلكتروني بالمجتمع المحيط.

ويمكن تفعيل مبادرة جيغا من خلال إقامة الشراكات بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة من المنظمات، بما في ذلك الشركات العاملة في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، فضلاً عن المؤسسات.

20 - واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة الثلاثون التي ساهمت ببيانات في هذا التقرير، هناك حاليا ما لا يقل عن 200 3 شراكة مع القطاع الخاص جارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وهذا تقدير متحفظ، نظرا لصعوبة تجميع بيانات نهائية من جميع كيانات الأمم المتحدة على صعيد المقر والميدان. ومع هذا التحذير، يمثل العدد زيادة بمقدار الضعف عن التقدير السابق، الذي أجري في عام 2017. وفي حين أن النمو في عدد الشراكات مشجع، لا تزال الشراكات الثنائية تهيمن على المشهد، حيث إن أكثر من نصف الشراكات التي أبلغ عنها لم يشارك فيها سوى شريك واحد من الشركات. ويلزم بذل جهود متواصلة للنهوض بنماذج الشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل، بما في ذلك تلك التي يمكن من خلالها التعاون مع شركاء متعددين على مدى فترة طويلة، وتلك التي يمكن أن تستخلص النتائج والدروس المستفادة بصورة أكثر منهجية.

الإطار 6

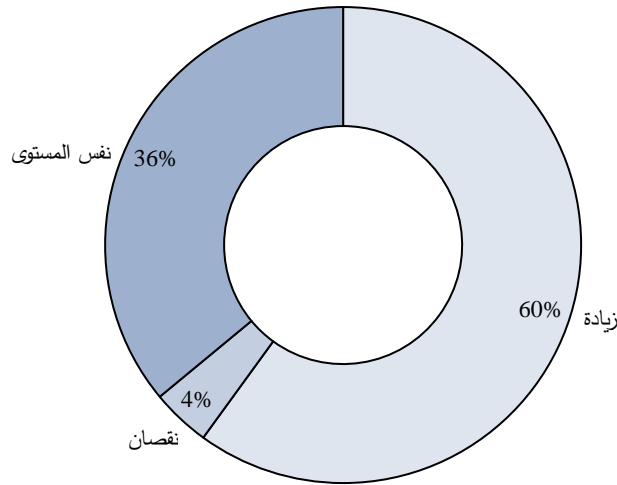
برنامج الأغذية العالمي وغرفة التجارة الدولية: شراكة تقنية لتعزيز التعاون الاستراتيجي الإقليمي والوطني

في عام 2021، أطلق برنامج الأغذية العالمي وغرفة التجارة الدولية شراكة تقنية لتعزيز التعاون الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والوطني دعما لأهداف التنمية المستدامة. وترتبط هذه الشراكة بين العمليات الميدانية لبرنامج الأغذية العالمي في 84 بلدا وأكثر من 45 مليون شركة في جميع أنحاء العالم أعضاء في الغرفة. وتتراوح الفرص بين تبادل الخبرات التقنية وحملات الدعوة والاتصال المشتركة بشأن مواضيع رئيسية، مثل المجاعة والتغذية وهدر الأغذية، إلى الصلات التي تهدف إلى الدعم المالي والعيني. وتهدف المبادرة، من خلال الاستفادة من شبكة غرف التجارة العالمية التابعة للغرفة الدولية، إلى تحفيز الشراكات التحولية بين أصحاب المصلحة في القطاع الخاص وبرنامج الأغذية العالمي والعمل جنبا إلى جنب لتحقيق القضاء على الجوع.

21 - وهناك شراكات بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعة متزايدة التنوع من الشركاء، مع تزايد ملحوظ منذ عام 2017 في التعامل مع الشركات العاملة على الصعيدين الوطني والمحلي. واتخذ عدد من الكيانات خطوات لتعزيز تهيئة بيئات داخلية أكثر تمكينا للشراكات، بوسائل منها وضع واعتماد استراتيجيات جديدة للشراكات التنظيمية. وكما هو مبين في الشكل 1، أفاد 60 في المائة من الكيانات التي استُقصيت آراؤها عن زيادة في عدد الموظفين المكلفين بمسؤوليات في مجال تطوير الشراكات. واتفقت الكيانات على أن تركز الشراكات في المستقبل بشكل أكبر على المشاركة الاستراتيجية، وبشكل أقل على الأعمال الخيرية أو تعبئة الموارد. وهناك توافق متزايد في الآراء في جميع أنحاء المنظومة على أن زيادة اهتمام القطاع الخاص بمشاركة الأمم المتحدة يحفز المنظمة على توسيع نطاق أنشطتها المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص.

الشكل 1

التغير في عدد الموظفين العاملين في مجال الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حسب النسبة المئوية للكيانات التي استقصيت آراؤها



الإطار 7

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: برنامج الشراكة القطرية

وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خدمة مبتكرة، هي برنامج الشراكة القطرية، من أجل تسريع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في الدول الأعضاء. واستناداً إلى مبدأ المسؤولية الوطنية، فإن كل شراكة مصممة خصيصاً حسب احتياجات البلد المعني وخطة تنميته الوطنية، وتتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلد. وتستند الشراكة القطرية إلى شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين تقودها الحكومة المضيفة، وتشارك فيها وكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء في التنمية ومؤسسات مالية وجهات من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويهدف النموذج إلى الاستفادة من نقاط القوة الفريدة لكل شريك بطريقة متماسكة لإيجاد تأثير عام أكبر. وتهدف التدخلات إلى إطلاق العنان للاستثمار العام والخاص، ولا سيما من أجل تحقيق مشاريع صناعية كبيرة الحجم ذات إمكانات عالية لإيجاد فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن البلدان التي يشملها برنامج الشراكة القطرية إثيوبيا، وبيرو، وتنزانيا، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب.

22 - ومنذ عام 2017، قللت الكيانات من تركيزها على جمع التبرعات باعتباره الغرض الرئيسي من التواصل مع الشركات، وهو اتجاه يوجد فرصاً لأشكال تعاون جديدة ذات توجه استراتيجي أقوى. وتستند الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص بصورة متزايدة إلى الوعد باستفادة الطرفين من الشراكة، وهي مصممة لتحقيق منافع متبادلة. وهناك عدد من الكيانات، زاد من 8 في المائة في عام 2017 إلى 21 في المائة في عام 2021، يسعى إلى إقامة شراكات في مجال التمويل الابتكاري⁽⁸⁾. ورغم هذا التقدم، فإن معظم

(8) تُعرف آليات التمويل الابتكاري في هذا السياق بأنها شراكات: (أ) يُولد فيها الشركاء روافد من الإيرادات لإعادة استثمارها في المبادرة؛ (ب) يقدم فيها الشركاء أموالاً/قروضاً بدنية للمشاركين في البرنامج؛ (ج) يدعم فيها الشركاء آليات التمويل الجماعي؛ (د) يصدر فيها مشروع للأمم المتحدة كسند أخضر أو سند ذي أثر اجتماعي أو سند ذي أثر إنمائي؛ (هـ) يتأهل فيها مشروع للأمم المتحدة لمعاوضات الكربون المعتمدة.

كيانات الأمم المتحدة التي استقصيت آراؤها لأغراض هذا التقرير ما زالت تعتبر القطاع الخاص مصدرا للتمويل في المقام الأول. ويؤدي استمرار منح الأولوية لتعبئة الموارد على حساب بناء العلاقات الاستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة إلى عدم انتظام العلاقة مع الشركاء من القطاع الخاص، الذين قد يرغبون عن الشراكة إذا أعطيت الأولوية للتبرعات المالية، ولا سيما في بداية عملية بناء العلاقات. وفي الوقت الذي تواجه فيه شركات كثيرة ضغوطا كبيرة لمجرد الحفاظ على نشاطها، يجب على الأمم المتحدة أن تنتهج نهجا أكثر حنكة ودينامية في تكوين الشركاء. فبدلا من طلب تبرعات في بداية المناقشات مع الشركاء المحتملين، يمكن للكيانات أن تدعو الشركات إلى النظر في المجالات التي يمكن أن تسفر فيها المزايا والخبرات الأساسية للشركات، وجهود الدعوة لصالح القضايا موضع الاهتمام المشترك على صعيد السياسة العامة، والاستثمارات الاستراتيجية والمنتجات المالية، والتشارك في إيجاد حلول أو أشكال أخرى من التعاون التقني بشأن نماذج الأعمال المستدامة الجديدة، عن تأثير أكبر على المدى الأطول ومنافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على ضرورة تحويل منظور الشراكات من منح الأموال إلى التمويل الاستثماري: أي الابتعاد عن التركيز على تمويل برامج الأمم المتحدة والتوجه إلى منظور أكثر شمولية بشأن الكيفية التي يمكن بها لجميع الشركاء، بمن فيهم القطاع الخاص، أن يساهموا في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

الإطار 8

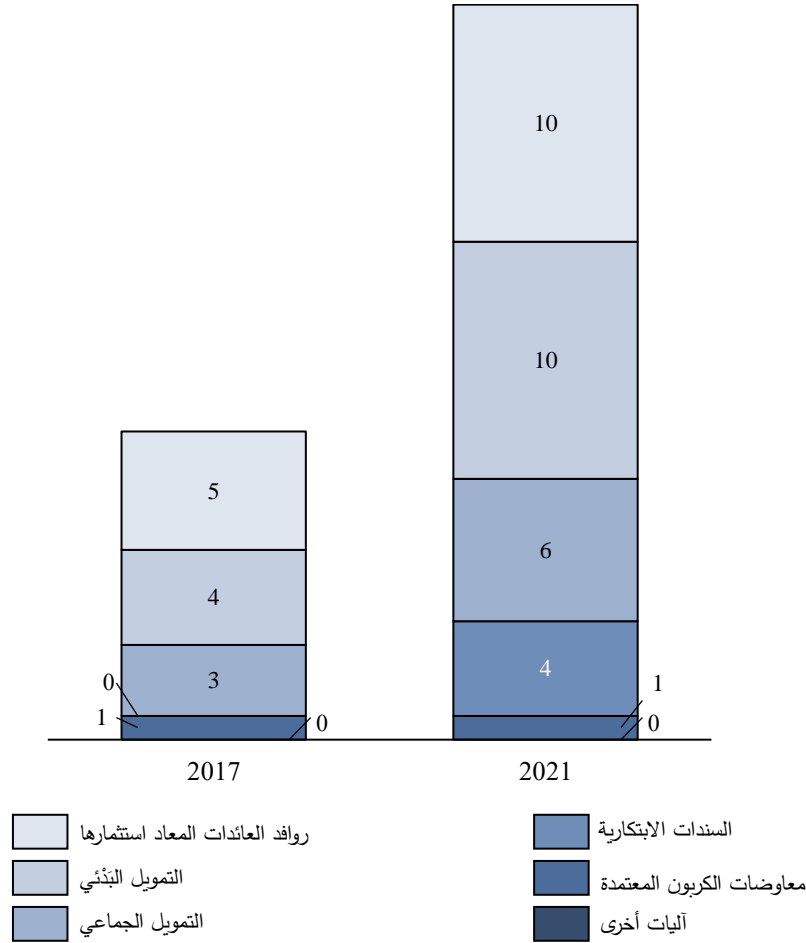
صندوق بناء السلام: التمويل المختلط من أجل الحفاظ على السلام في كولومبيا

شرع مكتب المنسق المقيم في كولومبيا، على نحو ما شجع الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43)، في حشد الموارد من القطاع الخاص والانتقال من منح الأموال إلى التمويل الاستثماري من أجل الحفاظ على السلام. وبترجمة النظرية إلى أفعال، صمم نموذج أولي مع صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا بوصفه أداة التنفيذ.

وقد أصدر الصندوق الاستثماراني، الذي دعمه صندوق بناء السلام بوصفه الشريك الممول، نداء مبتكرا لتقديم مقترحات لإزالة المخاطر عن استثمارات القطاع الخاص ذات الأثر الإيجابي على بناء السلام في إطار المبادئ الأساسية للتمويل المختلط. وقد استفادت المبادرة من أموال القطاع الخاص للاستثمار في البلديات الأكثر تضررا من النزاع، والتي تعتمد حاليا إلى حد كبير على الموارد من الحكومة الوطنية والمانحين الدوليين. وتم حشد مبلغ إجمالي قدره 13 مليون دولار باستثمار في صندوق بناء السلام بلغ 2,1 مليون دولار، بنسبة 1 إلى 6. وهكذا، فقد حشدت كيانات القطاع الخاص ما متوسطه 6 دولارات مقابل كل دولار يستثمره الصندوق. ونتيجة لذلك، قام أكثر من 2 000 مزارع ومنتج، على مدى سنتين، بإنشاء وتعزيز أعمال تجارية زراعية لمحاصيل الأكاوي والأرز غير المقشور والكاكاو والبن وقصب السكر. وسيصدر ما يقدر بـ 5 500 قرض للمزارعين وأصحاب المشاريع الصغرى (بما في ذلك أكثر من 1 700 امرأة) في القطاع الزراعي، وتجري جميع الاستثمارات بهدف تعزيز الاستدامة البيئية.

الشكل 2

اعتماد آليات التمويل الابتكارية، حسب عدد كيانات الأمم المتحدة التي لها مشاريع في فئة معينة،
2017 و 2021



الإطار 9

منظمة الأمم المتحدة للطفولة: صندوق العملات المشفرة

صندوق العملات المشفرة CryptoFund، الذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2019، هو أول وسيلة تمويل مقومة بالعملات المشفرة داخل الأمم المتحدة. ومنذ إطلاق الصندوق، جلبت اليونيسيف متبرعين جدد بالعملات المشفرة وتلقّت تبرعات جديدة بالنقد الإلزامية. وتصدرت اللجنة الوطنية الفرنسية لليونيسيف التبرعات بالعملات المشفرة، بعد أن أطلقت أول حملة لجمع أموال بالعملات المشفرة لليونيسيف في عام 2018 لدعم عمل اليونيسيف. وعلى سبيل المثال، أعلنت شركة ألعاب أطلقت لعبة فيديو قائمة على تقنية الكتل المتسلسلة في عام 2020 عن مزاد خيري لدعم منظمة اليونيسيف باستخدام تكنولوجيات مبتكرة، مثل مزاد الرموز غير القابلة للاستبدال non-fungible tokens.

23 - ويتزايد الإبلاغ العام عن الشراكات من جانب كيانات الأمم المتحدة، ولكن قياس أثرها والإبلاغ عنها ما زال محفوفين بالتحديات. وأقر أكثر من نصف الكيانات التي استقصيت آراؤها بالحاجة إلى استخلاص نتائج ودروس مستفادة من شراكاتها مع القطاع الخاص بصورة أكثر اتساقاً، في الوقت الذي كررت فيه تأكيد الحاجة إلى مزيد من التوجيه والموارد من أجل الإبلاغ بفعالية عن أثر الشراكات.

24 - وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة، لا يزال قادة الأمم المتحدة وخبراء الشراكات فيها حريصين على إيجاد سبل لزيادة توسيع نطاق الشراكات الابتكارية، بالبناء على نماذج الشراكات القائمة الناجحة ضمن الأطر الحالية للتنظيم وإدارة المخاطر، مع النظر في الفرص المتاحة لزيادة تعزيز قدرات المنظمة على توسيع مساحات التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

الإطار 10

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: برنامج مراكز الابتكار العالمية للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار

تجمع مراكز الابتكار العالمية للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مجموعة متنوعة من المبتكرين ورواد الأعمال والمبرمجين والباحثين لتقديم الأفكار والحلول الإبداعية اللازمة للنهوض بخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف المراكز إلى التغلب على التحديات الفعلية من خلال تعزيز الابتكار ومشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وكذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لإتاحة إيجاد حلول عملية مبتكرة ذات أثر ملموس على أهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة 2020-2021، احتضنت المراكز أكثر من 35 مشروعاً ناشئاً في جميع أنحاء العالم.

ففي أنتيغوا وبربودا، على سبيل المثال، قدمت مجموعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص حلقات عمل بشأن البرمجة المفتوحة المصدر وريادة الأعمال للطلاب والشباب في المركز. ومن بين المشاريع الناشئة البارزة للمركز جمع أعشاب السارغاسوم البحرية وتجهيزها لاستخدامها بصورة مستدامة في صناعة الأزياء، فضلاً عن مشروع ناشئ لترميم الشعب المرجانية.

خامساً - الشراكات وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

25 - أدى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى توظيف استثمارات مخصصة في تنمية القدرة على إقامة الشراكات المحلية من أجل مساعدة مكاتب المنسقين المقيمين على دعم زيادة فعالية التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الخارجية، ليس فقط كمانحين، بل من خلال طائفة أوسع من أنشطة الشراكة الاستراتيجية التي تستفيد من المجموعة الكاملة من المهارات والخبرات والفرص التي يمكن أن توفرها الأفرقة القطرية لأصحاب المصلحة الآخرين. وبفضل مهمة التنسيق المحايدة التي يضطلع بها المنسقون المقيمون وازدياد قدراتهم، أظهر هؤلاء المنسقون القيمة الفريدة لقدرة الأمم المتحدة على الحشد فيما يتعلق بخطة عام 2030.

26 - وقد أسهم المنسقون المقيمون مساهمة إيجابية في توسيع نطاق الشراكات، مما أدى إلى توطيد الانخراط الاستراتيجي لكيانات الأمم المتحدة والجهود المشتركة لتعبئة الموارد التي تبذلها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد أدوا دوراً هاماً في إنشاء وإدارة صناديق مختلفة للتمويل الجماعي على الصعيد

القطري وفي تيسير إمكانية استفادة الأفرقة القطرية من الصناديق الاستثمارية للأمم المتحدة. ويتيح المنسقون المقيمون حالياً إمكانية إقامة تعاون إنمائي أكثر تنسيقاً بسبل منها، في كثير من الحالات، اشتراكهم في رئاسة هيئات المانحين وهيئات المعونة الحكومية الوطنية، وهو دور يؤديه الكثير منهم بناء على طلب نظرائهم الوطنيين. ويجري حالياً في جميع هيئات ومستويات الحكومة إقامة روابط أكثر فعالية مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان إنشاء وظيفة جديدة لموظف للشركات والتمويل الإنمائي داخل مكاتب المنسقين المقيمين محركاً هاماً لحدوث تطورات إيجابية. وتوفر المجموعة الجديدة من الخبراء في مجال الشركات الدعم في مجالات التوفيق والوساطة والاستراتيجية والاستشارة للأفرقة القطرية وتساعد في الوقت نفسه أصحاب المصلحة الخارجيين على تحديد فرص للمشاركة المحلية.

27 - ويوفر النظام الإيكولوجي العالمي للشركات بالأمم المتحدة أساساً للجهود المحلية الرامية إلى إقامة شركات ذات توجه استراتيجي وتحولي أقوى. وفي إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عمل مكتب الأمم المتحدة للشركات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة معاً من أجل تحسين وتوضيح أدوارها ووظائفها المتميزة، وتعزيز دعم كل منها للشركات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الأوسع، ولا سيما على الصعيد القطري⁽⁹⁾. ومن ثمرات هذه الجهود توضيح الأدوار التي يضطلع بها كل كيان من الكيانات الثلاثة.

28 - ويعمل مكتب الأمم المتحدة للشركات باعتباره البوابة العالمية للتعزيز والإنشاء المشترك لأشكال من التعاون تعجل التوصل إلى حلول كفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحشد المكتب أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والمحليين، ويشرك القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والكيانات الخيرية في عمل منظومة الأمم المتحدة. ولكي يفي المكتب بوعده عدم ترك أحد خلف الركب ويحقق ولايته، فإن تنظيمه ينصبّ على ثلاث مبادرات وصناديق رئيسية. أولاً، أنشطة الدعوة والاتصال والانخراط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن أجل حفز الجهات الفاعلة العالمية على دعم أهداف التنمية المستدامة، يستضيف المكتب مناصري أهداف التنمية المستدامة التابعين للأمين العام ومركز استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة. وثانياً، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يمول المشاريع التي تمكّن المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية. وثالثاً، صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، الذي يمثل حلقة الوصل الرئيسية بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، ويدعم المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الصعيد العالمي.

29 - وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي المسؤولة في المقام الأول عن دعم العمليات الحكومية الدولية في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم المناقشات الحكومية الدولية بشأن الشركات التي يجري إنشاؤها في تلك السياقات أو التي تتصل بها من خلال الاستفادة من الخبرة والمشورة المقدمتين من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشمل الأدوار الرئيسية للإدارة دعم المناقشات الحكومية الدولية

(9) تمثل هذه الجهود استجابة لكثير من المواضيع والمقترحات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن منظومة الأمم المتحدة: ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (JIU/REP/2017/8). وقد أكدت هذه الدراسة لطرائق وتحديات وفرص الشراكة مع القطاع الخاص في منظومة الأمم المتحدة بأكملها أهمية أن توضح الدول الأعضاء دور الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ولايته. وتضمن التقرير العديد من التوصيات بشأن مواصلة تيسير وإدماج المبادئ التوجيهية للشراكة مع القطاع الخاص، ودعا إلى اتباع نهج موحد أقوى على نطاق المنظومة إزاء مسائل من قبيل بذل العناية الواجبة وسياسات الشراكة.

بشأن الشراكات وتوفير منتدى يمكن من خلاله لمختلف أصحاب المصلحة المشاركة فيها، حسب الاقتضاء؛ ودعم وضع توجيهات سياساتية متعلقة بمواءمة الشراكات مع الولايات والعمليات الحكومية الدولية؛ وتقديم المشورة للجهات الفاعلة ذات الصلة داخل المنظومة وخارجها بشأن دعم الشراكات الجديدة التي يمكن إطلاقها من خلال العمليات الحكومية الدولية الرئيسية أو ربطها بها؛ ودعم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال السياسات وتبادل المعارف فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة المدرجة في جداول أعمال العمليات الحكومية الدولية الرئيسية؛ وعقد اجتماعات سنوية تركز على الشراكات بالتعاون مع كيانات أخرى، فضلا عن تقديم المشورة للكيانات الأخرى بشأن الاجتماعات الرئيسية التي تركز على الشراكات التي قد تعقدها أو دعمها في تلك الاجتماعات. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 290/75 ألف بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المجلس في عقد منتدى موسع معني بالشراكات في شباط/فبراير سنويا بغية توفير زخم وتوجيه لأعمال المجلس وهيئاته الفرعية في الأشهر التالية. وتقوم الإدارة أيضا بدور قيادي في إدارة وحفظ وإعداد البيانات والتحليلات والأدوات ذات الصلة التي تدعم الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30 - والاتفاق العالمي للأمم المتحدة هو مبادرة خاصة من مبادرات الأمين العام تؤدي وظيفة المحرك للانخراط المسؤول للقطاع الخاص في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ولزيادة دعم القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة. ويتمثل طموحه الاستراتيجي في تسريع الأثر الجماعي العالمي لمؤسسات الأعمال وتوسيع نطاقه من خلال التمسك بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشركات والنظم الإيكولوجية الخاضعة للمساءلة التي تمكن من إحداث التغيير. وتوفر المبادئ العشرة للشركات نهجا قائما على المبادئ في ممارسة الأعمال التجارية، كما تحدد مسؤوليات أساسية للقطاع الخاص في مجالات حقوق الإنسان وحقوق العمل والبيئة ومكافحة الفساد. وتشكل تلك المبادئ الأساسية خطة ينبغي أن تبرزها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتدفع بها باستمرار في عملياتها وتعاملاتها مع القطاع الخاص. ويستفيد الاتفاق العالمي من موقعه الفريد في تحفيز زيادة العمل الجماعي وموارد الأعمال على الصعيد العالمي من أجل تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات، وكيفية تأثيرها على البيئة، بوسائل منها الشركات التابعة وسلاسل الإمداد، وكيفية مساهمتها في تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويحقق الاتفاق العالمي ذلك بجملة إجراءات منها ربط أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل أفضل بالقطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على الصعيدين الوطني والمحلي. ويعمل الاتفاق العالمي بشكل وثيق على نحو متزايد مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد الشركات لتكون، بوصفها جهات شريكة، جاهزة للانخراط على مستوى أعمق مع بقية منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وتُشجّع كيانات الأمم المتحدة بالمثل على الاستفادة من شبكات الاتفاق العالمي وموارده وخبراته التقنية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

31 - وقد وُضعت استراتيجية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة للفترة 2021-2023 في عام 2020 بمساهمات واسعة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشبكات المحلية للاتفاق العالمي والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء العالم. وسيجري من خلال الاستراتيجية العمل على إحداث التحولات الخمسة التالية: (أ) تعزيز مساءلة الشركات؛ (ب) وتحقيق نمو متوازن للشبكات المحلية والإقليمية من أجل توفير التغطية العالمية؛ (ج) وتحقيق أثر قابل للقياس استنادا إلى المبادئ العشرة للاتفاق في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد بوصفها محركات أساسية لاكتساب الشركات طابع

الاستدامة؛ (د) وتسخير العمل الجماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج موجه شامل لعدة قطاعات لهذه المؤسسات يستفيد من الأدوات الرقمية وسلاسل القيمة من أجل الوصول إلى نطاق واسع؛ (هـ) والانخراط القوي والنشط مع بقية منظومة الأمم المتحدة.

32 - وتتضمن الاستراتيجية دعوةً إلى تعميق التعاون مع الأمم المتحدة على جميع المستويات لإطلاق العنان للإسهام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز اكتساب الشركات طابع الاستدامة والنهوض بالممارسات التجارية المسؤولة على الصعيد العالمي. ومن بين الجهود الأخرى، سيضمن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مشاركة "الأوصياء الأربعة"، أي الكيانات الوديدة للاتفاقيات والأطر الشارعة التي بنيت عليها المبادئ العشرة، وهي: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشاركة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية. وقد اتخذت خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد في عام 2021 بإنشاء مقعد جديد يُشغل بالتناوب في مجلس الاتفاق العالمي لأحد رؤساء مؤسسات الأمم المتحدة ليمثل الأوصياء الأربعة. ويقوم الاتفاق العالمي حالياً باستعراض وتنقيح الاتفاقات القائمة مع الكيانات الأخرى من أجل تعزيز ومواءمة العلاقات القائمة مع استراتيجيته الجديدة وإقامة تحالفات جديدة، حيثما كان ذلك مناسباً.

33 - ومن أجل ضمان ترجمة الاستراتيجية العالمية إلى أثر محلي ذي مغزى وقابل للقياس، سيواصل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تعميق العلاقات مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيساعد هذا التركيز المتجدد على التعاون على الصعيد القطري في إدماج بيانات القطاع الخاص ورؤاه وخبراته في أطر التعاون. ويمكن أن يساعد الاتفاق العالمي على ضمان أن يكون لدى الشركاء المحليين من القطاع الخاص إحساس أكبر بالوضوح والحافز والملكية في النهوض بأولويات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. وجعل الأطر التعاونية نقطة مرجعية مشتركة للتعاون يمكن أن يتيح للقطاع الخاص فهماً أفضل للمجالات التي يمكن أن يسهم فيها بفعالية أكبر في الأولويات الوطنية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مع إرساء الأسس أيضاً لإقامة شراكات أكثر فعالية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص لتحقيق أثر إنمائي أقوى وقابل للقياس.

34 - ويعتمد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة حالياً، في تنفيذ استراتيجيته الجديد، نهجاً أكثر صرامة إزاء التخطيط الاستراتيجي السنوي والرصد والتقييم والإبلاغ. والنهج الجديد للقياس هو نهج يبتغي النتائج. وسيتم تقييم الأثر الجماعي في خمسة مجالات حاسمة هي: (أ) عدد المشاركين في الاتفاق العالمي الملزمين بأهداف اتفاق باريس؛ (ب) وإبداء تعهدات علنية في مجالي حقوق الإنسان والعمل؛ (ج) وإظهار التكافؤ بين الجنسين على نطاق واسع في العمليات؛ (د) وإنفاذ الامتثال فيما يتعلق بمكافحة الفساد والرشوة؛ (هـ) واتخاذ إجراءات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي مطلع عام 2022، سيُعطى شكل جديد للرسالة التي تُبلغ عما يحرز من تقدم، وهي أداة إبلاغ خاصة بالشركات المشاركة في الاتفاق العالمي تربط التقدم المحرز بالأثر المتحقق في الالتزام بالمبادئ العشرة، وتشكل إطاراً أكثر طموحاً يمكن من خلاله التواصل مع الشركات بشأن رحلة كل منها على طريق الاستدامة ويتيح في الوقت نفسه الاطلاع على رؤية إجمالية للأثر. ويؤمل أن تساعد هذه البيانات أيضاً كيانات الأمم المتحدة الأخرى على تحديد المجالات التي يمكن أن يكون فيها لشراكاتها مع القطاع الخاص واستراتيجياتها الخاصة به أثر أكبر.

35 - وإدراكاً للأهمية الحاسمة للارتقاء بالقوة الكامنة للشراكات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، ستبذل جهود لتعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين

بوصفها منصات للشراكات وجهات حاشدة لها ومحفزة لنشاطها. وكما لوحظ في الاستعراض الأخير لنظام المنسقين المقيمين، ستعزز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين بتميز مهمة الموظف المعني بالشراكات عن مهمة تمويل التنمية. وستوجه الجهود المحلية نحو اتباع نهج في الشراكات أكثر شيوعاً على نطاق المنظومة.

36 - وستجعل كيانات الأمم المتحدة الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة مرتكزا لانخراط القطاع الخاص مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيواصل المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية تعزيز العلاقات مع الشبكات المحلية للاتفاق العالمي وغيرها من منظمات الأعمال المحلية لتيسير إقامة تعاون طويل الأجل ذي توجه استراتيجي أقوى بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص دعماً للأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، سيرتكز هذا التعاون على مشاور وانخراط قويين مع القطاع الخاص في تصميم التعاون وتنفيذه.

37 - وستظل المبادئ العشرة أساس الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وسيستعرض الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وجميع الكيانات الأخرى استراتيجيات وسياسات ذات صلة في مجال الشراكات لضمان أن تؤدي تفاعلاتها مع القطاع الخاص إلى تعزيز أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها ومقاصدها، بما في ذلك المبادئ العشرة. وسيجري بوضوح تحديد الغرض من الشراكة وأدوارها ومسؤولياتها، التي ستعكس القيم المشتركة بين الأمم المتحدة والكيان المشارك. وستروج كيانات الأمم المتحدة علناً للمبادئ العشرة بمطالبة الشركات بالالتزام علناً باحترامها وستعزز مشاركة الشركات في الاتفاق العالمي.

38 - وستقيم الأمانة العامة الفرص المتاحة لتعزيز الشراكات المبتكرة وتوسيع مجالها. ومع التسليم بالطابع الفريد لمنظومة الأمم المتحدة وامتيازاتها وحصاناتها، ستواصل الأمانة العامة والكيانات الأخرى استكشاف فرص الشراكة، بما في ذلك تحديث إطارها التنظيمي، بدعم من الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، في مسعى للاستفادة من أكبر نطاق ممكن من مساهمات الجهات الفاعلة الخارجية. وفي إطار هذه العملية، ستبحث الأمم المتحدة الفرص لتوسيع نطاق أنشطة الشراكة التي تهدف إلى إلهام وتشكيل العمل اللازم والمساعدة في دفع العملية الضخمة لإعادة تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق خطة عام 2030.

سادساً - التوصيات

39 - من أجل تحسين تسخير إمكانات التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، تُقترح التوصيات التالية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء:

40 - توجد أمام الدول الأعضاء الفرصة للشروع في مستويات جديدة من المشاركة والإدماج المتزايدين. وسيكون اعتماد شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أمراً حاسماً لمعالجة الأزمات الحالية والمحتملة التي تهدد الحياة. ويتعين على القطاعين العام والخاص القيام بدور في هذا الصدد، بالبناء على الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشجع الدول الأعضاء على تمكين وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة على جميع المستويات، ولا سيما التصدي للتحديات التي لا تعرف حدوداً، من قبيل تغير المناخ وحماية المحيطات.

41 - ويمكن للدول الأعضاء أن تساعد في تهيئة بيئة تمكينية للشراكات التي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى وجه الخصوص، يتعين على القطاع الخاص إعطاء الأولوية للحد

من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن الآثار السلبية التي تلحق بالتنوع البيولوجي عبر كامل سلسلة القيمة التابعة له والتمسك بأعلى معايير السلامة البيئية.

42 - ويمكن للدول الأعضاء أن تشجع الابتكار المسؤول والاستفادة من التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

43 - ومن الأهمية بمكان الاعتماد على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الاتفاق العالمي للفترة 2021-2023. وتقوم الشركات في متانتها واستدامتها على مراعاة القيم العالمية التي من ضمنها حقوق الإنسان وحقوق العمل والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد، وكلها قيمٌ مجسدة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويمكن للحكومات، بدعمها للاتفاق العالمي، بما في ذلك دعمه على الصعيد القطري من خلال الشبكات المحلية للاتفاق العالمي، أن تحفز العمل المنسق للقطاع الخاص لمواءمة نماذج أعماله مع أهداف التنمية المستدامة. وستوفر المشاركة في الاتفاق العالمي مزيداً من المساءلة لضمان تعبئة كامل ثقل القطاع الخاص لدفع المشاركة نحو التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19.

كيانات الأمم المتحدة التي ساهمت في إعداد التقرير

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
 الوكالة الدولية للطاقة الذرية
 منظمة العمل الدولية
 المنظمة البحرية الدولية
 المنظمة الدولية للهجرة
 الاتحاد الدولي للاتصالات
 مركز التجارة الدولية
 مكتب المستشار الخاص للأمين العام، أحمد المريخي
 مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
 مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 تحالف الأمم المتحدة للحضارات
 منظمة الأمم المتحدة للطفولة
 إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 صندوق الأمم المتحدة للسكان
 مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة السياحة العالمية
